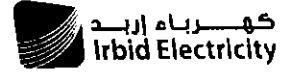




شركة كهرباء محافظة إربد م.ع.م
Irbid District Electricity Co. Ltd.



الرقم : 6491 / 001 / 002 / 001
التاريخ : 2018 / 04 / 15

للمصاح
* بورصة عمان
* المصاح
السيدة سوزان
٤/١٥

السادة / هيئة الاوراق المالية

الموضوع : نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2017

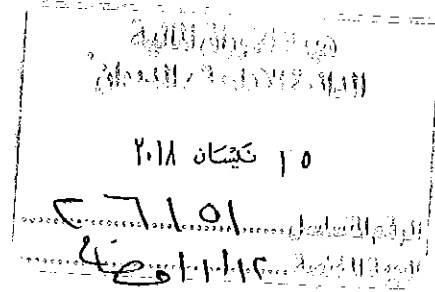
استناداً الى المادة (8/ ز) من تعليمات الافصاح للشركات لعام 2004 الصادرة عن قانون الاوراق المالية بخصوص تزويدكم بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة بعد ان يتم اعتماده وايداعه لدى مراقب عام الشركات.

ارفق طيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة لعام 2017 وبعد ان تم تصديقه وايداعه لدى مراقب عام الشركات.

واقبلوا الاحترام

المدير العام
المهندس احمد ذينات

شركة كهرباء اربد
Irbid Electricity
شركة كهرباء محافظة اربد م.ع.م



نسخة/ مساعد المدير العام للشؤون الادارية/
نسخة/ مساعد المدير العام للشؤون المالية/
نسخة/ رئيس قسم الديوان المركزي/

اريد - الاردن

تلفون: + 962 2 7201500

+ 962 2 7201555

فاكس: + 962 2 7245495

ص.ب: (٤٦) رمز بريدي 21110



Irbid - Jordan | Phone: +962 2 7201500 ,+962 2 7201555 | Fax: +962 2 7245495 | P.O.Box: (46) Zip Code: 21110
Email: Ideco@IDECO.com.jo | Website: www.IDECO.com.jo

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2017

لمساهمي شركة كهرباء محافظة إربد المساهمة العامة المحدودة

المنعقد في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الأحد الموافق 2018/4/10 في

صالة الأندلس / إربد

بناءً على دعوة مجلس إدارة الشركة بقراره رقم 2018/2/792 تاريخ 2018/2/26، واستناداً لأحكام المادة (144) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، تم دعوة الهيئة العامة لمساهمي الشركة لاجتماع عادي في صالة الأندلس إربد، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/4/10، لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :-

- 1- تلاوة وقائع محضر الإجتماع العادي السابق للهيئة العامة.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018.
- 3- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية خلال العام 2017.
- 4- مناقشة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل والإحتياطيات والمخصصات الواردة بقائمة المركز المالي لعام 2017، وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها.
- 5- إنتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية لعام 2018.
- 6- إخلاء مسؤولية مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31.
- 7- أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال للمناقشة وحسب أحكام قانون الشركات.

وسائل التبليغ

- 1- دعوة اجتماع مرفق طيها قسيمة توكيل أرسلت بالبريد العادي لكل مساهم والبعض منها سلم باليد حسب الأصول.
- 2- تم نشر إعلانات في الصحف المحلية ووسائل الإعلام وحسب التواريخ المبينه إزاء كل منها :-

- أ- صحيفة الغد : عدد رقم 4901 تاريخ 2018/4/2.
- ب- صحيفة الراي : عدد رقم 17283 تاريخ 2018/4/1.
- ج- شاشة تلفاز المملكة الأردنية الهاشمية - النشرة المحلية - مساء يوم السبت الموافق 2017/4/7

شركة كهرباء إربد
Irbid Electricity
م.ع.م

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل
15 نيسان 2018
شركات المساهمة العامة والخاصة



الحضور

حضر الاجتماع كل من :-

1- السيد محمد ابو زياد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم م ش 17/1 / 29200/5234/1 تاريخ 2018/ 3 / 25.

2- (38) مساهماً من مجموع (3586) مساهماً يحملون أسهما بالأصالة (6 754 582) سهماً وبالوكالة (0) وبمجموع (6 754 582) سهم وتشكل ما نسبته (84,4323%) من رأسمال الشركة البالغ (8) مليون دينار/ سهم.

3- ثمانية أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من أصل أحد عشر عضواً وهم:-

1-	رئيس مجلس الإدارة	معالي السيد فواز نجيب عوض الرشيدات
2-	نائب رئيس مجلس الإدارة	معالي السيد عبدالكريم عبدالرحمن سلامة الملاحمه
3-	العضو	سعادة الأستاذ الدكتور حميد نايف احمد بطاينة
4-	العضو	سعادة الدكتور جودت محمد عبد الكريم مساعدة
5-	العضو	عطوفة السيد عمر خليفة محمد العمري
6-	العضو	عطوفة المهندس حسين سالم فياض بني هاني
7-	العضو	عطوفة المهندس حسين فالح خضر ابو الشيح
8-	العضو	عطوفة السيد عامر نايل محمد الدغمي

4- مدقق حسابات الشركة إرنست ويونغ / الاردن السيد أسامة شخاتره ممثلاً عن السيد محمد ابراهيم الكركي ترخيص رقم (882).

وقائع الاجتماع

بعد أن رحب رئيس مجلس الإدارة معالي السيد فواز نجيب عوض الرشيدات بالسيد محمد ابو زياد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وبالسادة الحضور، أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد - وبعد أن أعرب عن سروره بحضور اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة كهرباء محافظة إربد ، مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات سناً لأحكام المادة (180) من قانون الشركات بأنه حضر هذا الاجتماع (38) مساهماً من أصل (3586) مساهماً يحملون بالأصالة (6 754 582) سهماً وبالوكالة (0) وبما مجموعه (6 754 582) سهماً وبهذا تكون نسبة الحضور (84,4323%) من رأسمال الشركة البالغ (8) ملايين دينار/ سهم.

وقد تم التحقق من أن إدارة الشركة قد قامت بكافة الإجراءات القانونية لعقد هذا الاجتماع من حيث إرسال الدعوات إلى كافة السادة المساهمين وكذلك النشر في الصحف اليومية وفق أحكام القانون وحضور النصاب القانوني لمجلس إدارة الشركة حيث حضر ثمانية أعضاء من أصل أحد عشر عضواً وكما حضر الاجتماع مدقق حسابات الشركة المستقل السادة إرنست ويونغ / الاردن السيد أسامة شخاتره ممثلاً عن السيد محمد ابراهيم الكركي ترخيص رقم (882) وفقاً لمتطلبات القانون واستناداً لأحكام المادة (170) من قانون الشركات، فإن النصاب القانوني للاجتماع مكتمل.

شركات المساهمة العامة والخاصة
١٥ نيسان ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

أ.ع.م.ع.م.
أ.ع.م.ع.م.

وتعتبر الجلسة قانونية، وإن جميع القرارات التي ستتخذها الهيئة العامة قانونية وملزمة لجميع المساهمين الحاضرين وغير الحاضرين، وطلب الى معالي رئيس الجلسة واستناداً الى المادة (181) من قانون الشركات تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها والتفضل بإدارة الجلسة حسب جدول الأعمال.

ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد فواز نجيب عوض الرشيدات معلناً افتتاح الجلسة وبعد إستعراض بنود الاجتماع ، اقترح تعيين السادة سليمان محمد عبيدات كاتباً للجلسة وسفيان حمدان ويوسف مهيدات مراقبين لجمع وفرز الأصوات من المساهمين، وقد حصل هذا الاقتراح على موافقة الهيئة العامة بالإجماع ، ثم طلب إلى عضو مجلس الإدارة سعادة الاستاذ الدكتور حميد نايف بطاينة ، تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2016، حيث قال :- انه وبالتشاور مع مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وللتخفيف على المساهمين هنالك اقتراح بتلاوة القرارات المتخذة باجتماع الهيئة العادي السابق وقد حصل هذا الاقتراح على موافقة الهيئة العامة بالإجماع.

بعد الانتهاء من تلاوة قرارات محضر اجتماع الهيئة العامة لعام 2016، ألقى معالي رئيس الجلسة كلمة موجزة عن أهم إنجازات الشركة في عام 2017 وتطلعاتها المستقبلية ومن أهم ما جاء فيها:..
أولاً:- الترحيب بالسيد محمد ابو زياد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والمدقق الخارجي واصحاب المعالي والعطوفة والسعادة اعضاء مجلس الادارة والمساهمين الكرام .

ثانياً:- لتحقيق أهداف الشركة عمل مجلس إدارة الشركة على توفير الاستثمارات المستقبلية وترجمة سياسات تنمية مواردها المالية الى الواقع بتبنيه منهاجاً يعزز التدفقات النقدية اللازمة للصرف على مشاريعها وتحسين نسبة تحصيل الذمم المترتبة على المشتركين ، وترشيد وتقليل التكاليف والتزامها بمعايير الاداء التي اقترتها هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن ، مما أكد سلامة توجهاتها الاستراتيجية ونجاح سياساتها الادارية والتشغيلية وإدارة اعمالها وتعظيم مواردها المالية ، مكنتها من تحقيق ارباح بلغت في عام 2017 (8) مليون دينار تقريباً ساهمت في تعزيز مركزها المالي لتبقى في طليعة الشركات في مجال التوزيع .

ثالثاً:- نظراً لتطور استخدامات الطاقة المتجددة وتحسين برامج كفاءة الطاقة والاستفادة من تقنيات الطاقة المتجددة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والتي اصبحت تلقى اهتماماً متزايداً في كافة الانشطة والقطاعات الاقتصادية ، فقد قامت الشركة بتوقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع عدد من شركات القطاع الخاص وقيادة سلاح الجو الملكي تهدف الى ايجاد مصادر بديلة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة سعياً لزيادة الاعتمادية والموثوقية للشبكة الكهربائية وبما يعود بالنفع على كافة الاطراف المتعاقدة .

ونتيجة لهذه الجهود مجتمعه فقد تكالفت هذه النجاحات والانجازات بالاعتراف والتكريم في حفل اقامته جمعية مستثمري الاوراق المالية تحت رعاية سعادة رئيس مجلس النواب الاردني المهندس عاطف الطراونة لتكريم الشركة كأفضل الشركات اداءً في قطاع الطاقة لتمييزها في الاداء عن عام 2016 ، باعتبارها ايضاً تقوم بخدمة الاقتصاد الاردني وتسهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي وتجسيدا للشراكة الحقيقية والفاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك الاشادة والثناء من لجنة الطاقة في مجلس الاعيان بالتطورات التي شهدها الشركة .

رابعاً :- الشكر لمساهمي الشركة وعملائها على دعمهم الطموح والمستمر للشركة والشكر موصول لإدارة الشركة ممثلة بمديرها العام وطاقم الإدارة العليا في الشركة على جهودهم المتفانية ودورهم الكبير في ما حققته الشركة من إنجازات ولجطات، كما شكر جميع الزملاء العاملين، كل في موقعه.

بعد أن فرغ معالي رئيس الجلسة رئيس مجلس الإدارة من تلاوة كلمته أفسح المجال لسعادة مدير عام الشركة المهندس أحمد ذينات لالقاء كلمته عن إنجازات واداء الشركة في العام 2017 ومن أهم ماجاء فيها .
- اعزاز موظفي الشركة ابناء الكهريداوية بخدمة 520 الف مشترك ضمن منطقة امتياز الشركة .
- نظراً للنتائج المتميزة حصلت الشركة على كتاب شكر من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن كما وضع مجلس إدارة الشركة معايير لكي تلتزم بها حيث حصلت الشركة على نتائج في بعض المعايير نسبة تفوق 110% .
- للالتزام الشركة واهتمامها بالسلامة العامة حصلت للمرة الثالثة على اعلى وسام من مؤسسة الضمان الاجتماعي بالإضافة الى الحصول على جوائز تقديرية عدد (2).
- تحتفل الشركة الان بمرور ستون سنة على تأسيسها ونطمئن المساهمين الكرام بان الشركة تنطلق بعهد جديد ليس فقط لتحصيل النتائج وانما لضمان استمرارية نتائج الشركة للمستقبل.
- الشركة بصدد الدخول في مرحلة الذكاء الذي يسير عليه العالم من خلال المشروع المتعلق بتركيب عدادات ذكية لدى المواطنين يضمن هذا المشروع للشركة تنظيم القراءة لدى المشتركين بشكل دقيق خلال 30 يوم بنفس الوقت ويتم التخلص من ان القارئ يكون في اجازة او لا يستطيع القراءة في ذلك اليوم ، وكل ذلك سيتم من خلال التعاقد مع شركة استشارية لتقوم بتقديم مقترحاتها حول الية العمل المطلوبة .

- مع نهاية السنة الحالية سيتم تركيب مركز مراقبة وتحكم يتيح هذا المركز للشركة اكتشاف الاعطال قبل اتصال المواطنين ويتم العمل على تحديده وفصله واعادة التيار الكهربائي للمشاركين كما يتيح للشركة التحكم بجودة الطاقة وتحديد ان لدى المشترك ضعف في التيار اولا قبل ان يقوم بالتقدم بشكوى لدى الشركة وهذا طبعاً سيوفر للشركة قاعدة بيانات تنقل بها الى درجة التميز ومقارنتها بالشركات العالمية .
حوسبة 90% من عمليات الشركة بحيث اصبحت الحوسبة تتيح للشركة الحصول على التقارير بدقة عالية وسريعة مما يساعد على اتخاذ القرارات التصحيحية .

- يعتبر الفاقد من اهم الاعمال التي تقوم به الشركة فالفاقد الذي كان مقرر من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن هو (11.11 %) بينما الشركة حصلت (10.27 %) اي باقل (0.84 %) علماً بان (1 %) يعني زيادة ربحية الشركة حوالي (2.8) مليون اي انه تم تحصيل فوق الربح المقرر من الشركة حوالي (2) مليون دينار فقط نتيجة تنزيل الفاقد (للتساؤل حول ما هو سبب ربح الشركة (8) مليون قبل الضريبة (5.6) مليون بعد الضريبة مقارنة مع العام الماضي والذي يجب معرفته هو ان ربح الشركة للسنة المالية 2017 هو ليس (8) مليون وانما هو (15) مليون ولكن نتيجة عدم قيام الهيئة بتعديل التعرفة حسب الرخصة فأحكام الرخصة تجبر الهيئة على عمل التعديل لكن الشركة ستقوم بالحصول على ال (7) مليون دينار بالإضافة الى الارباح التي ستحققها عام 2018 .

- اطمأن مساهمي الشركة على مستقبلها وذلك بجهود موظفي الشركة جميعاً حيث الجميع يعتبر رضى متلقي الخدمة هو الاساس في نجاح الشركة يعني 60% حسب المعايير الادارية من نجاح اي شركة خدماتية يعتمد على الصورة الذهنية التي تكونت لدى متلقي الخدمة فسمعت الشركة لدى جميع المشتركين في منطقة الامتياز ايجابية وهذا ما تم من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها على المشتركين

مدة التحصيل لدى الشركة حسب الرخصة تكون مدة 60 يوم هذه المدة للجهات المتعلقة بدمم المشتركين التي يمكن التحكم بها أما تحصيل ذمم الجهات الحكومية التي يترتب عليها فوائد تأخير للمبالغ التي لم تقوم بتسديدها ، يعني غير مسموح الفصل عنها وانما يتم الفصل عن الجهات التي لا يترتب عليها فوائد تأخير اذا كان هنالك تقصير بالتسديد فالمدة الزمنية التي يتم التحصيل خلالها هي 62 يوم اي ان الشركة تتجاوز فقط بيومين وهو اداء مميز .

مستقبل الشركة في امان لوجود مجلس إدارة حكيم يرسم سياسات الشركة وعلى إدارة الشركة التنفيذ بكل امانه واخلاص .



بعدها دعا معالي رئيس الجلسة، مدقق حسابات الشركة السيد أسامة شخاتره ممثلاً عن محمد ابراهيم الكركي ترخيص رقم (882) ، لتلاوة تقريره وشرح الميزانية العمومية وبيان الدخل للعام 2017 والحسابات الختامية المتعلقة بها.

بعد ان فرغ مدقق حسابات الشركة المستقل السيد أسامة شخاتره ممثلاً عن السيد محمد ابراهيم الكركي من تلاوة تقريره ، أفسح معالي رئيس الجلسة المجال للسادة المساهمين الحضور لمناقشة التقرير السنوي والميزانية العمومية وبيان الدخل، وأبدى استعداده والإدارة ومدقق حسابات الشركة للإجابة على أي استفسار أو استيضاح حول المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع .

الاستيضاحات والاستفسارات

تقدم المساهم الدكتور سعيد البشير وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : تبين قائمة المركز المالي كما هي في 31 /12 /2017 بان المخزون الاستراتيجي يبلغ (4,479) مليون دينار والمخزون الغير الاستراتيجي يبلغ (2.7580) مليون دينار، كم يبلغ المخزون الراكد وبطيء الحركة من هذا المخزون ؟

الملاحظة الثانية : تبلغ الارصدة النقدية لدى البنوك (38,762) دينار عام 2017 مقارنة مع (337131) دينار عام 2016 مما يدل على انخفاض السيولة النقدية لدى الشركة وهذا يسبب للشركة احراج للبنوك لتمويل مشاريع الشركة المختلفة ويزيد العبء المالي عليها .

الملاحظة الثالثة : بلغت مديونية الشركة (56,252,910) دينار قروض وبنوك وتبلغ حوالي سبعة اضعاف راس المال ، باعتقادي ان ذلك غير صحي للشركة ويكبتها اعباء مالية جسيمة كفوائد على القروض والسحوبات البنكية المكشوفة .

الملاحظة الرابعة : بلغت إيرادات فوائد تأخير تسديد فواتير الانارة مبلغ (5.193) مليون دينار السؤال هنا هل يتم تسديد اجزاء من هذه الفوائد وما هو المبلغ المتراكم من هذه الفوائد حتى الان وهل يتم اضافتها الى ذمم الشركة المدينة ؟

الملاحظة الخامسة : مصاريف فوائد تأخير تسديد فواتير الطاقة بلغت (5.200) مليون دينار عام 2017 بينما بلغت عام 2016 (2.973) مليون دينار ، لماذا هذه الزيادة وما هي النسبة المئوية على هذه الفوائد؟ وما هي الجهة التي تفرضاها ؟

الملاحظة السادسة : بلغت الذمم المدينة مبلغ (132.66) مليون دينار عام 2017 مقارنة مع (105.535) مليون دينار عام 2016 بنسبة زيادة بلغت (18%) وهذه نسبة عالية بالرغم من تطمينات عطوفة المدير العام بان تحصيلات الفواتير جيدة ولكن لماذا هذا الارتفاع ؟

اجاب عطوفة المدير العام على استفسارات المساهم الدكتور سعيد البشير كما يلي :-
بالنسبة للذمم التي ذكرتها فهي صحيحة ولكن معظم الزيادات ناتجة عن زيادات ذمم الحكومة مثلما تقوم الشركة بترتيب فوائد على الحكومة كذلك شركة الكهرباء الوطنية تقوم بترتيب فوائد على الذمم التي لا تقوم الشركة بتسديدها فالعلاقة فيها نوع من التوازن حيث يوجد (19) مليون دينار فوائد للشركة وكذلك يوجد (19) مليون للحكومة فالمتوقع بالمستقبل يكون هناك تصفية لهذه الفوائد بين الطرفين ، اما الذمم المسيطر عليها فهي الذمم التي لا يترتب عليها فوائد وهي ذمم المشتركين الاعتيادين وبار المياه فمعظم

١٥ نيسان ٢٠١٨

Handwritten signature



الزيادة بالفوائد ناتجة عن ذمم القوات المسلحة والأمن الجام ومياه اليرموك وحيث يترتب للشركة على شركة مياه اليرموك ما يقارب (50) مليون دينار ولا تقوم بالتسديد نهائيا وكذلك يوجد للشركة على البلديات ما يقارب (8) مليون دينار وهذا لا يؤثر على عمل الشركة حيث انه مثلما يوجد للشركة ذمم على هذه الدوائر يوجد لشركة الكهرباء الوطنية ذمم على الشركة ويتم التحكم بذلك من خلال فاتورة الطاقة المشتراه من شركة الكهرباء الوطنية

بالنسبة للديون التي اصبحت سبعة اضعاف راس مال الشركة فعند خصخصة الشركة في عام 2007 كانت الموجودات الصافية (28) مليون دينار يعني الربح المضمون في ذلك الوقت (2.8) مليون دينار اما في الوقت الحالي موجودات الشركة الصافية التي استثمرت بلغت (110) مليون دينار فالربح على الموجودات حاليا حوالي (11.7) مليون دينار اي ان هنالك (11) مليون دينار ارباح حيث تم وضع هذه الموجودات في الشبكة الكهربائية ولم يقوم مساهمو الشركة بتقديم اي فليس تمويل لهذا الانفاق الرأسمالي ، بالإضافة الى انكم كمساهمين تحصلون على الارباح كاملة وبنفس الوقت يتم الاستثمار بالشبكة الكهربائية بمبالغ كانت العام الماضي (24) مليون دينار وبينما في العام الحالي بلغت (19) مليون دينار لذلك تلجأ الشركة الى الاستقراض كونه هو الحل الوحيد وبالمقابل انت كمساهم تحصل على الارباح نتيجة زيادة الموجودات الثابتة والربح يزداد في هذه الحالة ، بالإضافة الى انني اؤيد بان السيولة يوجد بها مشكلة ولا بد من حل لذلك

ثم فسخ عطوفة المدير العام للسيد المساعد للشؤون المالية فايز قواسمة لاستكمال الرد على استفسارات المساهم الدكتور سعيد البشير حيث قال :-

بالنسبة الى السؤال حول المخزون يوجد احتياطي البضائع الراكدة مبلغ (1.463) مليون دينار لمواجهة البضاعة الراكدة .

بالنسبة لانخفاض النقد لدى البنوك هو منخفض والسبب يعود الى ان الشركة تحاول تسديد ما يتوفر من ارصدة في البنوك لتسديد ذمم فاتورة الطاقة المشتراه من شركة الكهرباء الوطنية من اجل تجنب فوائد التأخير التي تترتب على الشركة اي ان الشركة بإمكانها عدم تسديد فاتورة واحدة من فواتير الطاقة المشتراه وتأخيرها وبذلك سيتم توفير سيولة نقدية لدى البنوك ولكن ما نقوم به هو تخفيض فوائد التأخير التي تترتب على الشركة عن طريق الاقتراض من البنوك وتسديد فواتير شركة الكهرباء الوطنية.

تقدم المساهم السيد يوسف محمد المنسي وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : لوحظ تباين بين ارباح عام 2016 و 2017 بحدود (2) مليون دينار بالرغم من ارباح المساهمين بقيت كنسبة ارباح السنة الماضية .

الملاحظة الثانية : ارباح السهم الذي تلاه سعادة عضو مجلس الادارة حميد بطاينة من محضر الهيئة العامة العادي لعام 2016 .

الملاحظة الثالثة : ان اختيار اعضاء مجلس الادارة يكون من كبار المساهمين بينما المساهمين الكادحين اصحاب الاسهم القليلة ليس لهم دور في تركيبة المجلس



أجاب السيد المساعد للشؤون المالية فايز قواسمة على استفسارات المساهم يوسف محمد المنسي كما يلي :-

بالنسبة لتباين الأرباح يعود ذلك الى تقديرات هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن كونها تقوم بوضع تعرفة الشراء والبيع بناء على معادلة ومنهجية التعرفه موجودة في رخصة الشركة وبناء على هذه المنهجية يوجد نقص في الأرباح المتعلقة بعام 2017 حوالي (3.200) مليون دينار حيث انه لو تم وضع هذا المبلغ مع الأرباح المتحققة سنجد صافي الربح قبل الضريبة اكثر من عام 2016 .

بالنسبة لأرباح السهم التي وردت في ما تلاه عضو مجلس الادارة سعادة الدكتور حميد بطاينة والمتعلقة بأرباح عام 2016 اذا تم الاطلاع على قائمة الدخل نجد ان حصه السهم عام 2016 هي (1) دينار واحد وفي عام 2017 (69) قرش .

بالنسبة الى تركيبة اعضاء مجلس الادارة هذا محكوم بقانون الشركات الاردني .

تقدم المساهم السيد فريد محمد العلاونة / ممثل بلدية الطيبة الجديدة وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : بالنسبة الى اعمدة الكهرباء الموضوعه في الشوارع قبل عشرين عام موجودة داخل بعض الشوارع ب (4) متر ويتم طلب مبالغ كبيرة من البلدية عند نقلها .

الملاحظة الثانية : بالنسبة للأعمدة الموجودة داخل حدود بلدية الطيبة يتم وضعها دون اي مردود مالي للبلدية .

الملاحظة الثالثة : اطفاء الانارة يكون الساعة السابعة صباحاً مما يكلف البلدية اعباء مالية اضافية .

الملاحظة الرابعة : الشوارع الاشغال العامة النافذة يتم المحاسبة عليها من موازنة البلدية .
الملاحظة الخامسة : يجب ان يكون فرق اسعار الوقود للبلدية .

أجاب عطوفة المدير العام على استفسارات المساهم السيد فريد محمد العلاونة / ممثل بلدية الطيبة الجديدة كما يلي :-

بالنسبة الى نقل الاعمدة ليس له علاقة بتسعيره الخدمات والتعرفة حيث كل ذلك يتم وضعه من قبل هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وتكون الشركة ملزمة بتنفيذ ذلك حسب ما ورد من الهيئة ولا يحق للشركة اعفاء او منح اي خصم نقدي على تعرفه الدولة .

بالنسبة للأعمدة التي يتم وضعها في اراضي المواطنين لا يمكن للشركة ان تقوم بوضعها بأراضي المواطنين الا بعد الحصول على موافقة المواطن والشركة تقوم بوضع الاعمدة بحرم الشوارع ولكن الذي يحصل هو قيام البلديات بأعمال توسعه للشارع او الغاءه وبالتالي يصبح العامود بمكان غير مناسب مع العلم بان الشركة ما تحاسب عليه البلديات هو مبلغ قليل مقارنة مع الكلفة الحقيقية لنقل العامود فنقل العامود بالنسبة لنا كشركة يعني هدم شبكة كهربائية قائمة وبناء شبكة كهربائية بديلة جديدة فمبلغ (89) دينار التي تطالبها الشركة البلديات اقل من ربع الكلفة التي تنكدها الشركة فالشركة بالنسبة ملزمة بتطبيق تسعيره مفروضة عليها من الهيئة .



بالنسبة الى انارة الشوارع النافذة : الشركة ليس لديها مانع بتحميل الكلفة على وزارة الاشغال لكن بعد ان تقوم البلديات بموافقاتنا بموافقة وزارة الاشغال العامة على تحمل كلفة انارة هذه الشوارع عندها يتم تحويل الذمم المترتبة على إنارة هذه الشوارع النافذة على وزارة الاشغال وهذا كله يتم بعد تزويدنا بموافقات رسمية بذلك .

بالنسبة الى فرق اسعار الوقود فهي مفروضة على الشركة من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن ودور الشركة عبارة عن جباية توريد لشركة الكهرباء الوطنية ولا تقوم الشركة بفرض اي مبلغ على ذلك وإنما يتم وضعه بحساب خاص واعطاءه لشركة الكهرباء الوطنية واذا قامت البلديات بتزويدنا بموافقة الدولة على تحويل مبلغ فرق اسعار الوقود فالشركة على استعداد لتلبية ذلك كون البلديات شركاء لنا بالعمل وخدمة المواطنين.

تقدم المساهم الدكتور محمد القواسمة وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : للمرة الرابعة على التوالي لم يصلني دعوة المساهمين والتقارير السنوي للشركة.

الملاحظة الثانية : هنالك بعض الشركات تعطي منح لبعض المواطنين لا تخص اعضاء مجلس الادارة والادارة العليا او المساهمين ولكن يتم البحث عن من يستحق هذه المنحة .

اجاب عطوفة المدير العام على استفسارات المساهم الدكتور محمد القواسمة كما يلي :-
بالنسبة للعنوان فاذا كان العنوان واضح بالنسبة لنا كشركة فمن المستحيل الا وان تقوم الشركة بتامين الدعوة .

بالنسبة للمنع ان اعطاء اي منحه لأي جهة لا تستطيع الشركة القيام بذلك كون الشركة ملزمة بالميزانية والمصاريف المحددة من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن فالشركة ليست حره كباقي الشركات لعدم وجود صلاحية وضع اسعار بيع وشراء وإنما دورها تقديم الخدمات ضمن افضل المعايير للحصول على الربح المطلوب وما يترتب عليه من غرامات هذا ما تسعى الشركة اليه بالإضافة الى تحقيق الفاقد المطلوب لو ان الفاقد ارتفع (1%) سينخفض الربح المحدد حوالي (3) مليون دينار فالشركة تعمل جاهده لتطبيق المعايير ومحاولة التفوق عليها .

تقدم المساهم السيد فائق عواد ممثل بلدية غرب اربد وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : هنالك اتفاقيات عقدت مع الشركة لنقل اعمدة خلال توسعه طرق نافذه تعود للأشغال العامة تفاجئنا كبلدية بترتيب مبلغ لا يقل عن (50) الف دينار كذمه علينا .

الملاحظة الثانية : هنالك اسلاك متطايرة خلف المنازل لإيصال التيار الكهربائي لمستخدمين ويتم طلب تغيير مسار السلك ولكن تقوم الشركة بمطالبتنا بمبالغ مالية تسجل كذمة علينا .

الملاحظة الثالثة : يوجد شوارع بدون اعمدة انارة حيث قامت الشركة بإيصال التيار الكهربائي لمستخدمين وتعديتهم من شارع محاذي لا يوجد فيه اعمدة انارة وعند طلب انارة يتم تحميل البلدية الكلفة .

الملاحظة الرابعة : تقوم الشركة بعمل مقاصة بين البلدية والشركة بخصوص رسوم النفايات ولكن الافضل بالنسبة لنا كبلدية هو صرف رسوم نفايات للبلدية ويتم استيفاء ما يترتب على البلدية من مبلغ .

اجاب عطوفة المدير العام على استفسارات المساهم السيد فائق عواد ممثل بلدية غرب اربد كما يلي :-
ما يطرح من اسئلة مع احترامي للبلديات لا علاقة له باجتماع الهيئة العامة العادي للشركة حول نتائج عملها ، ولكن يمكن ان يتم مناقشة ذلك من خلال اجتماع مع الشركة .
بالنسبة لرسوم النفايات لا يوجد مانع لدى الشركة من صرف استحقاق البلدية من رسوم النفايات بموجب شيك مقابل منحنا شيك بقيمة استهلاك البلدية من الانارة .
فيما يتعلق بمسارات الشبكة الكهربائية تم الحديث عنها سابقا حيث يوجد نظام تعمل به الشركة مقر من الدولة ولا تستطيع تغييره ولكن لكم الحق كبلديات الاحتجاج اذا قامت الشركة بالتمييز بالمعاملة بين البلديات فكافة البلديات لها نفس المعاملة والاحترام.

تقدم المساهم الدكتور محمد صالح جابر وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز وشكر الشركة على انخفاض الفاقد من (11.15 الى 10.27) وهذا تحسن جيد يصب في مصلحة الشركة والمساهمين ، كذلك لانخفاض الانقطاعات المبرمجة والغير المبرمجة بشكل ملحوظ خلال عام 2017 هذا يصب ايضا في مصلحة المواطنين ويساعد في رفع كفاءه الشركة ثم تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : ارتفاع مصاريف النشاطات الغير الاساسية للشركة مما ادى الى خسائر في هذا المجال مقداره (124) الف دينار بدل من ربح (772) الف دينار في عام 2016 .

الملاحظة الثانية : حجم الارباح القابلة للتوزيع يفترض ان يضاف اليها المبلغ الاحتياطي الاختياري لانه يعتبر جزء من الارباح القابلة للتوزيع ويؤثر على حصة السهم من الارباح فمثلا بدل ان تكون (69) قرش يفترض ان تكون فوق 80 قرش) .

الملاحظة الثالثة : صفحة 124 من التقرير السنوي لعام 2017 الربح من النشاط الاساسي قامت ادارة الشركة باحتساب العائد اعلاه حيث كان عجز معدل العائد المحدد بالرخصة لعام 2017 بحدود (5.300) مليون دينار ، يرجى اضافة عجز لصالح الشركة اي يعني العجز يكون عجز سلبي وهنا تفسيرها يكون لصالح الشركة يضاف اليها عجز لصالح الشركة او عجز لصالح هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن اي احدهما فعند قراءة التقرير السنوي بان هذا العجز هو احتياطي اضافي للشركة وليس له تأثير على ارباح المساهمين بالمستقبل ، لماذا لا يتم ادخال هذا العجز (السالب او الموجب) في صلب الميزانية تحت الانشطة الاخرى ، لماذا لا يكون جزء من الدخل الشامل واذا تحقق بالمستقبل يتم نقله من الدخل الشامل الى الارباح العادية واذا لم يتحقق يتم تنزيهه عند الخسارة (اي يكون جزء من الدخل الشامل وبالتالي الميزانية والحسابات الختامية) ، يرجى دراسة ذلك من قبل الادارة .

اجاب عطوفة المدير العام على استفسارات المساهم الدكتور محمد صالح جابر كما يلي :-
اذا كان هنالك اسم ثاني للعجز الايجابي لا يمنع لدى الشركة من تعديله والذي اسمه (short fall)
وعلمنا بان هذا العجز لصالح الشركة

ثم قام عطوفة المدير العام بفسح المجال للسيد المساعد للشؤون المالية السيد فايز قواسمة لاستكمال الرد على استفسارات المساهم الدكتور محمد صالح جابر حيث قل :-

بالنسبة للتسمية فهي تتوافق مع ما ورد بالرخصة ومنهجية التعرفه فهو عجز عن معدل العائد المحدد بالرخصة اي عجز بالأرباح بحيث تكون الأرباح أكثر من المبلغ الظاهر في قائمة الدخل بهذا العجز ، فالمطلع على الرخصة يفهم انه عجز بالربح اي ان الربح يفترض ان يكون أكثر من هذا المبلغ حيث ان النص مختار بعناية ونصه عجز عن معدل العائد المحدد بالرخصة .

بالنسبة لموضوع الخسائر المتحققة بالأنشطة غير الأساسية يعود الى ان مصاريف فوائد تأخير تسديد فواتير الطاقة أكثر من عام 2016 والسبب في ذلك ان الشركة حاولت التوازن ما بين فوائد التأخير المتراكمة على المؤسسات والدوائر الحكومية مع الفوائد المستحقة لشركة الكهرباء الوطنية الا ان الحكومه يمكن ان تعمل مقاصه وشطب لهذه الفوائد المدينة والدائنة فمن باب الاحتياط عملت الشركة على التوازن بين الأمرين ذمم فوائد التأخير المتراكمة المستحقة لشركة الكهرباء الوطنية وذمم فوائد التأخير المستحقة للشركة على المؤسسات والدوائر الحكومية .
بالنسبة لإظهار العجز في قائمة الدخل الشامل هذا يتعارض مع المعايير الدولية فقائمة الدخل يظهر فيها صافي الربح الفعلي وليس كما يجب ان يكون حسب الرخصة .

ثم قام السيد المساعد للشؤون المالية السيد فايز قواسمة بفسح المجال لمدقق حسابات الشركة السيد اسامة شخاتره لاستكمال الرد على استفسارات المساهم الدكتور محمد صالح جابر حيث قال :-
فيما يتعلق بموضوع العجز هنالك معايير دولية تلتزم الشركة بتطبيقها وفقاً لقانون الشركات وهيئة الأوراق المالية وهنالك حسابات اخرى مثل موضوع التعرفه وحساب العجز التي يتم ارسالها الى هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن حسب المعايير وهذا العجز لا يجوز وفقاً للمعايير إدخاله في قائمة الدخل الشامل ولا في صافي دخل الشركة الا عند تعديل التعرفه وإدخالها في مبيعات الطاقة.

بالنسبة للاحتياطي الاختياري هو ارباح سابقة تم تخصيصها من الأرباح المدورة الى الاحتياطي الاختياري واذا تم تحريره يتم اعادته الى الأرباح المدورة وليس الى الأرباح او قائمة الدخل الشامل وربح الشركة وهو تخصيص بالسابق لأرباح سابقة من الأرباح المدورة الى الاحتياطي الاختياري واذا اردنا تحريره يتحرر من الأرباح المدورة مره اخرى ويصبح قابل للتوزيع وفق قرار مجلس ادارة الشركة وموافقة الهيئة العامة .

تقدم المساهم السيد ابراهيم أعيده ممثل بلدية دير ابي سعيد وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :
لماذا لا يكون هنالك تمثيل للبلديات الاخرى في مجلس الادارة وان لا تكون محصورة بنفس البلديات .

فسح عطوفة المدير العام للسيد محمد ابو زياد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بالرد على استفسار المساهم السيد ابراهيم أعيده ممثل بلدية دير ابي سعيد حيث قال :-
بخصوص مجلس الادارة الحالي فهو منتخب وفق احكام قانون الشركات حسب الدورة السابقة ، اما فيما يتعلق بالانتخابات القادمة لمجلس الادارة ستكون بعد سنتين من الان حيث انه طراً تعديل على قانون الشركات فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة بدخول التصويت التراكمي والنسبي حيث يمكن هذا التصويت صغار المساهمين التكتل واخراج من يمثلهم في عضوية مجلس الادارة وذلك خلال دورة المجلس القادمة وكل ذلك يجب ان يتوافق مع شروط العقد التأسيسي والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات وقواعد الحوكمة المدرجة لعام 2017.

تقدم المساهم السيد بشار جرادات وبعد ان قدم شكره وتقديره للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومدير عام الشركة وكافة موظفي الشركة على إنجازات الشركة وادائها المميز تقدم بالاستيضاحات والملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : شكر للشركة على تخفيض نسبة الفاقد حسب ما ورد بالصفحة 13 من التقرير السنوي لكن ، بالمقابل بنفس الصفحة 13 ما هو سبب تراجع حقوق المساهمين بنسبة 12% عن العام السابق وانا كمساهم اطالب مجلس ادارة الشركة تعظيم حقوق المساهمين وليس تقليها .

الملاحظة الثانية : موضوع الذمم المشكوك بتحصيلها صفحة 113 من التقرير السنوي ابضاح رقم 9 تم تخصيص (3.624) مليون دينار خلال عام 2017 زيادة بنسبة (60%) عن عام 2016 سؤالي لماذا زادت هذه المخصصات؟

الملاحظة الثالثة : راس مال الشركة العامل كان قبل سنتين (-20) مليون دينار بينما في عام 2017 اصبح (-28) مليون دينار ما هو السبب؟

ثم قام عطفة المدير العام بفسح المجال للسيد المساعد للشؤون المالية السيد فايز قواسمة للرد على استفسارات المساهم السيد بشار جرادات حيث قال :-

بالنسبة للذمم المشكوك فيها الرقم الذي تم قراءته هو مخصص المتراكم من عدة سنوات طالما الذمم المدينة في زيادة يكون المخصص ايضا بزيادة ونحن كشركة يوجد لدينا سياسة ميركادوس تحكم عملية احتساب المخصص للذمم المشكوك بها والذي تحملته الشركة عن عام 2017 من هذا المخصص (1.365) مليون دينار .

بالنسبة لموضوع حقوق الملكية كما هو معروف مكون من راس مال الشركة والاحتياطي الاجباري والاختياري والارباح المدورة حيث كان في عام 2016 (20) مليون دينار وفي عام 2017 كان تقريبا (18) مليون دينار فالفارق هو (2) مليون دينار والسبب يعود الى العجز في الارباح حسب ما هو محدد بالرخص (short fall) حوالي (3) مليون دينار حسب منهجية التعرف لو يتم إضافة ذلك الى حقوق الملكية لأصبح المبلغ (21) مليون دينار وبالتالي تصبح حقوق الملكية لعام 2017 اكثر من عام 2016.

وبعد إقفال باب النقاش والرد على إستفسارات وإستيضاحات السادة المساهمين، طلب معالي رئيس الجلسة الى الهيئة العامة التصويت على البنود التالية من جدول الأعمال:-

- 1- محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- 2- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018.
- 3- تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية خلال العام 2017.

4- توصية مجلس الادارة توزيع ارباح نقدية على المساهمين مقدارها (5.6) مليون دينار وبما يشكل

(700) فلس للسهم الواحد من الأرباح المتحققة لعام 2017 البالغة (590,009ر) دينار ومبلغ

(9991) دينار من الأرباح المدورة من العام 2016 والإفصاح عن هذه التوصية للجهات المعنية

والمساهمين حسب الاصول.

4- إخلاء مسؤولية مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2017.

شركات المساهمة العامة والخاصة

